حنيفة رضي الله عنه اذا حلف الرجل بطلاق امرأته ان لا ينظر الى حرام فنظر
وجهة اجنبية او نظر الى اكرتها لا تطلق امرأته ولا بأس بالنظر الى امرأة لا تشتهى
وان تنهاه وتكره ان ينظر الرجل فرج الرجل او يده او شيء من بدنه اي قول ابي
حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا بأس بالمصافحة وقال ابو يوسف لا بأس بالقبل
والمعانقة في ازار واحد فان كانت المعانقة فوق قميص او كانت القبلة
على وجه المبرة دون الشهوة جاز عند الكل رجل ظاهر من امرأته قال
ابو حنيفة رضي الله عنه لا يباشرها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها عن شهوة
حتى يكفر وقال ابو يوسف رحمه الله لا باس له المس والقبلة والنظر
الى الفرج حتى يكفر ويحل له النظر الى الشعر والصدر والنظر واذا ملك امتين
لا يحل له بينهما بعقد النكاح ولو كانتا من بين فوطيها فاذا اراد ان يطأ احدا
منهما لا ينبغي له ان يطأ احدهما حتى يخرج الاخرى عند ملكه فاذا فعل ذلك
كان له ان يطأ الاخرى قال ابو يوسف كما لا يطأ احدهما فاما ان خرج الاخرى
عن ملكه لا بأس ان يطأ الفرج احدهما وله ان ينظر منها ويقبلها ما لم يوطأ الاخرى
اي لا يملكها او يملك بعضها رجل تزوج اخت امرأته ودخل بها وفرق القاضي بينهما
فانه لا يقرب امرأته ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى تنقضي عدة التي
فرق القاضي بينها وجامع المحابس حرام قال محمد رحمه الله يجتنب منها
والمدبر يعني الخاع وله ما سوى ذلك وبين المتابين اخلاق فاما قال ابو
حنيفة رحمه الله ان لم يسمع بالموت المبرد قال ابراهيم يراد به الاستمتاع بالمرأة
فيها قوتها وقال الحسن بن زياد لا بأس ان يعتقها على مال او يكاتبها او يدبرها
وان جامع جارية المحابس لا يحرم الدواعي ولكن لا يجامعها في الصوم والاعتكاف
يحرم الوطء والدواعي في الجارية المملوكة ملك حادث ويكره للرجل ان يجامع
امرأته ومعها في البيت من تعلم ذلك ويكره لجارية وعبد المرأة النظر اليها حالة المباضعة ولا بأس للرجل ان يمس فرج امرأته وكذلك للمرأة
ان تمس فرج زوجها لكن بحرك قال ابو يوسف رحمه الله سألت الحاضنة
رضي الله عنه عن هذا فقال لا بأس به وارجو ان لا يظهر احدهما امرأة اما نهما
فرجه لا يحل للرجل ان ينظر اليها ولكن لعلم امرأة لذاذتها وان لم يجدا امرأة
غيرها ولا امرأة تتعلم ذلك او اعلمت وخيف عليها البلاء والوجع او الملال
فانه يستر منها كل شيء الا موضع تلك القرحة فيبدوها الرجل ويتبع بصره ما
استطاع الا عن ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم وغيرهن
لان النظر الى العورة لا يحل لسبب المحرمية وللعائلة ان تنظر الى فرج المرأة عند
اخذ الولد ان كانت المرضعة وكذلك للحاجم ان ينظر الى فرج البالغة عند الحاجة
الحجام واذا اراد الرجل ان يشتري جارية يحل له ان ينظر الى شعرها وصدرها
وذراعيها وعضديها وساقيها وقدميها وان كان لشهوة واكثر رايه انه لشهوة ولا

يحل له

ولا يحل له ان يشتهي ولا جارية ان تنظر رجل سيدها وبينهما وبين محرم
اذا بلغ تسع عشرة سنين وان خفضوه وهو اصغر من ذلك فحسن وان نوى ذلك
فليلا قالوا لا باس به وابو حنيفة لم يقيد وقت خمان قال ثمس الائمة
به الحلواني وقت الختان من حين يحمل الصبي ذلك الى ان يبلغ وللرجل ان يحمل
ولده الصبي ويجمعه ويده او ثوبه ربط فرجه وحراحه وتعصل له الهبة ويشتري
ويبيع لوا جراه ويزوج امته ولا يزوج عبده والجد وصي الاب وفي
الجملة منزله الاب ولا يجوز ذلك لوصي العم والخال ووصي الام وان كان
مجبرة الا انه يقبض له الهبة ويواجر داره وداينه وامته وعبده في الاستحسان
ان لم يكن ابوب منه ولا يبعوله غيره وكذا الام والملتقط اذا مجر اللقيط
وختنه اربطوجه كان ضامنا اذا ملك لانه ليس لهن ولاية ختن الغلام
ولم يقطع جلده قالوا ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا وان كان دون
نصفا او ربه او ربه لا يكون ختانا فاذا مات مد جلدة الصبي ليقطع الا
الابهام يده حتى تنقبضه ظاهر ولو راها رانسان ناه كانه حين قالوا ينظر
النساء واهل البصر من المحارم وان قالوا امره على حلال ما يكسب الختان فانه
لا بأس عليه ولا ينبغي ان يترك ويكون ذلك عذرا والواجان نسقط
بالاعذار فالسنة اولى وكذا المجوسي اذا اسلم وهو شيخ ضعيف اجبر
اهل بيته ان لا يطيق ترك واذا اجتمع اهل مصر على ترك الختان فانهم الاثمة
كما نقاتلهم في ترك سائر السنن واذا اغتسل الاقلف من الجنابة قال
ابو بكر البلخي يجب عليه ايصال الماء تحت الجلدة كما في المضمضة والا
استنشاق على الصحيح ولو توضأ ولم يوصل الماء تحت الجلدة جاز ولا بأس للمرأة
ان تحلق راسها او تحزان فعلت ذلك لمرض او عذر او وجع ويكره للخنثى
في بني آدم ولا بأس بدخول الخنثى على النساء ما لم يبلغ حد الحلم وقد روي ذلك
بحسبه غير سنه ولا بأس بخنثى البهائم اذا فهم ضرر ولا بأس بخصي البهائم وكي
الاغنام لان فيه منفعة ظاهرة وكذا لا بأس بكي البعير كذا اضافه ولا بأس
اصابه ثقب اذن الطفل لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولا ينكر عليهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا عرض الولد في بطن الحامل ولم يخرجوا
سبيلا الا بشق الولد لا يقطع الولد ما دام ارجا ولو كان يفعلوا ذلك خان هلاك
الام قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به وان كان حيا لم
يقطع الولد ما دام ارجا لانه قتل النفس المحترمة لصيانة نفس اخرى غير تعدي منه
وذلك باطل واذا جومعت المكرهة فما دون الفرج ودخل الماء فرجها فحملت فدعا
اولاد ولادتها قال تزال عذرتها بضبعه او بحرف وهرهم لان فرج الولد
يدون ذلك لا يكون واذا اسقطت الولد الفلاح قالوا ان لم يستبن شيء من
خلقته لا تأثر قال ولا اقول به لان الجنين اذا كسي شعر الضبع تكون فيها